



كيف تتضرر ليبيا من الخصومة بين فرنسا وإيطاليا

بواسطة فريدريكا سايني فاسانوتي, بين فيشمان

أكتوبر

متوفر أيضًا باللغات:

English

عن المؤلفين

فريدريكا سايني فاسانوتي

فريدريكا سايني فاسانوتي هي زميلة غير مقيمة في 'معهد بروكينغز'.



بين فيشمان

بين فيشمان هو مساعد باحث سابق في معهد واشنطن



مقالات وشهادة

منذ اندلاع الثورة ضد معمر القذافي عام 2011 غالباً ما كان الليبيون يلومون الجهات الفاعلة الخارجية على مشاكلهم المتواصلة وفي كثير من الأحيان تمت المبالغة في تقدير هذه المظالم واستخدامها كذريعة لتقليل التنازلات الصعبة التي يتوجب على الليبيين أنفسهم القيام بها لتحقيق السلام الدائم ولكن خلال العام الماضي تدخلت فرنسا وإيطاليا إلى حدٍ أكبر في السياسة الليبية فأضعفتا مبادرة السلام التي طرحتها الأمم المتحدة بدلاً من أن تدعمها فقد اتخذت الحكومة الشعبية الجديدة في إيطاليا إجراءات مناهضة للهجرة تهدد بإبقاء مئات آلاف المهجرين مشردين في ليبيا مع ما ينطوي عليه ذلك من نتائج كارثية وفي الوقت نفسه فإن الخصومة بين فرنسا وإيطاليا حول الهجرة ومستقبل أوروبا وما إذا كانت باريس أو روما هي التي يجب أن تكون المتحدثة الدولية الرئيسية في الشؤون الليبية تؤدي إلى مضاعفة المشاكل الخطيرة في ليبيا

ومن جهتها عملت إيطاليا مؤخراً على تنظيم مؤتمر دولي بشأن ليبيا يُعقد بين 12 و13 تشرين الثاني/نوفمبر وهناك فرصة متاحة أمام روما لمساعدة الأمم المتحدة في دعم العديد من العناصر الجوهرية في جهودها السلمية من بينها تنظيم انتخابات وطنية في ليبيا والتوصل إلى ترتيبات أمنية دائمة وفي المقابل إذا استخدمت الحكومة الإيطالية هذا المؤتمر لتهميش مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا غسان سلامة والتشاجر علناً مع فرنسا والمجاهرة بسياساتها الخاصة بالهجرة فسيؤدي ذلك إلى زيادة إرباك الساحة السياسية الليبية التي تعقها الفوضى

ولطالما كانت ليبيا مهقمة لإيطاليا فهذه المستعمرة الإيطالية السابقة أصبحت اليوم دولة عبور رئيسية للهجرة الأفريقية إلى أوروبا ومورداً كبيراً للنفط والغاز الطبيعي إلى إيطاليا وفي الواقع لم ينم اهتمام روما بتلك البلاد إلا منذ عام 2014-2015 عندما بدأ مئات الآلاف من المهاجرين معظمهم من دول أخرى في أفريقيا في الوصول إلى ليبيا لمحاولة عبور الحدود إلى أوروبا

إن الحكومة الإيطالية الراهنة هي ائتلاف شعبي يضم "حركة النجوم الخمسة" اليسارية و"رابطة الشمال" اليمينية ومنذ تشكيل الحكومة في حزيران/يونيو برئاسة وزير الداخلية المعادي للهجرة ماتيو سالفيني تمثلت أولويتها بالحد من الهجرة إلى إيطاليا ورغم أن أعداد الوافدين كانت تتراجع فعلاً إلا أن سالفيني طرح سياسة جديدة تنص على رفض كافة قوارب المهاجرين بما فيها السفن الإنسانية

التي تديرها المنظمات غير الحكومية إلى حين موافقة الدول الأوروبية الأخرى على استيعاب المزيد من الوافدين ونتيجة لهذه القيود تزايدت حالات الغرق بحيث قدرّت إحدى الدراسات أن معدل الوفيات في البحر قد وصل إلى ثماني حالات في اليوم منذ دخول السياسة الإيطالية الجديدة حيّز التنفيذ مقارنةً بثلاث حالات وفاة فقط في اليوم في العام الماضي.

وقد يكون لسياسة الهجرة الجديدة في إيطاليا تداعيات كارثية على ليبيا فهذه الأخيرة تستضيف حالياً أكثر من 650 ألف مهاجر وستحكم حملة القمع الإيطالية الصارمة الجديدة المتخذة ضد الهجرة على بقاء هؤلاء المهاجرين في ليبيا مما يزيد من سوء الأوضاع المروّعة في مخيمات اللاجئين في تلك البلاد وسيصبح المهاجرون عرضةً لأشكال أخرى من الاستغلال. كما أن الخطوات الأخرى التي اتخذتها إيطاليا أو اقترحتها - بما في ذلك تمويل "حرس خفر السواحل الليبي" لاعتراض المهاجرين في البحر ونشر الجنود الإيطاليين لحراسة طرق التهريب في جنوب البلاد - ستؤدي إلى زيادة الانقسام داخل ليبيا حتى بدرجة أكبر.

ومن أجل تأمين مصالحها في ليبيا سعت روما أيضاً إلى استلام زمام المبادرة الدبلوماسية - على الأقل علانيةً - ففي 31 تموز/يوليو قام رئيس الوزراء الإيطالي جوسيبي كونتي - سياسي حديث العهد أوصله سالفيني وزعيم "حركة النجوم الخمسة" لويجي دي مايو إلى الحكم - بزيارة إلى البيت الأبيض أعلن خلالها عن خطة لعقد مؤتمره الخاص حول ليبيا المقرر في 12 و13 تشرين الثاني/نوفمبر في باليرمو وأشاد ترامب بالحكومة الإيطالية وقدر "دور إيطاليا الريادي في تحقيق الاستقرار في ليبيا وشمال أفريقيا".

لقد كان ذلك بمثابة تأييد جوهري لرئيس الوزراء كونتي الذي يسعى إلى انتزاع صفة "القائد الأوروبي الأهم في ليبيا" من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون فمنذ استلام ماكرون منصب الرئاسة ينظر إلى ليبيا كمسرح لإظهار سياسته الخارجية بحسن نية فقد استضاف في تموز/يوليو 2017 اجتماعاً في باريس مع رئيس الوزراء الليبي فايز السراج - الذي هو رئيس "حكومة الوفاق الوطني" المعترف بها دولياً والتي تسيطر على طرابلس بصلاحيّة فعلية محدودة - ومع القائد القوي لمنطقة شرق ليبيا اللواء خليفة حفتر في محاولةٍ لتنسيق اتفاق لوقف إطلاق النار والتخطيط لإجراء انتخابات وطنية ومع ذلك فقد تم تنسيق المبادرة بشكل ضعيف مع المجتمع الدولي الذي أيد "خطة العمل" الأكثر شمولاً التي وضعتها الأمم المتحدة وأعلن عنها سلامة في أيلول/سبتمبر 2017. وقد دعت هذه "الخطة" إلى تحديث اتفاق وقف إطلاق النار المتوقف منذ عام 2015 وعقد مؤتمر وطني شامل والتوصل إلى اتفاق بين الفصائل المتناحرة في ليبيا حول التوافق على دستور جديد وقانون انتخابي والتحضير لإجراء انتخابات بحلول نهاية عام 2018.

وخلال العام الماضي عمل سلامة بلا كلل على جمع الشتات الليبي تحت راية العملية الرسمية للأمم المتحدة وعلى الرغم من إدعاء فرنسا بأنها تساعد سلامة إلا أن جهودها الدبلوماسية المفتقرة إلى التنسيق تسمح للفصائل الليبية بوضع فرنسا في مواجهة مع الأمم المتحدة وداعميها الرئيسيين في الغرب ففي أيار/مايو 2018 دعا ماكرون أربعة قادة ليبيين من بينهم سراج وحفتر إلى باريس للتوقيع على خطة لإجراء انتخابات بحلول 10 كانون الأول/ديسمبر - وهو تاريخ اعتبره الكثيرون غير عملي - وسعى ماكرون لإطلاق خطة الأمم المتحدة ولكنه لم يوفّر سوى سبب إضافي للمعركلين الليبيين (بمن فيهم أولئك الذين لم تتم دعوتهم إلى باريس) لتأجيل التفاوض بحسن نية مع الأمم المتحدة بالإضافة إلى ذلك وفي خطوة نقت عن استخفاف ماكرون بالحكومة الإيطالية المقبلة قرر الرئيس الفرنسي عقد القمة قبل أسبوع من تشكيل الائتلاف الجديد حتى لا يتمكن أعضاؤه من الحضور بصفة سياسية.

لقد جادل الكثيرون ومن بينهم مسؤولون فرنسيون وإيطاليون بأن الخلاف بين فرنسا وإيطاليا بشأن ليبيا ناتج عن تباعد مصالح البلدين فيها فالمصالح الاقتصادية لإيطاليا تكمن في طرابلس وغرب البلاد أي في المناطق الخاضعة لسيطرة "حكومة الوفاق الوطني" في حين أن فرنسا مهتمة باستعادة مظهر من مظاهر النظام في جنوب ليبيا الذي يندم فيه القانون لاسيما وأن مزيج المهزّبين والشبكات الإجرامية والإرهابيين يهدد نطاق النفوذ التقليدي لفرنسا في الساحل الأفريقي حيث ينتشر حالياً 4500 جندي تابع لها ويُفترض أن هذا السبب هو الذي دفع فرنسا إلى تفضيل حفتر باعتبار أنه في وضع أفضل لإعادة الأمن واستئصال الجهاديين من ليبيا.

ومع ذلك فإن دوافع الخلافات بين فرنسا وإيطاليا ناجمة عن السياسة أكثر من المصالح المتباينة في ليبيا إذ يعتبر ماكرون نفسه - وفرنسا ككل - الحامل التقليدي لراية الأمم المتحدة والمدافع عن القيم الليبرالية والتعاون الدولي في الوقت الذي تزايد فيه القومية الشعبوية وبطبيعة الحال يرى أن الحكومة الإيطالية الجديدة تشكل تهديداً لرؤيته السياسية ففي خطاب ألقاه في 21 حزيران/يونيو قارن ماكرون انتشار الشعبوية بمرض "الجدام" وحدّر الأوروبيين من أولئك الذين "يكرهون أوروبا" - وهي إشارة مستترة بشكل خفيف إلى الحكومة الإيطالية - فردّ عليه نائب رئيس الحكومة الإيطالية لويجي دي مايو الذي هو رئيس "حركة النجوم الخمسة" قائلاً إن "الجدام الحقيقي هو نفاق" ماكرون الذي انتقد في حزيران/يونيو موقف إيطاليا من الهجرة لكنه رفض السماح لسفينة إنقاذ كان على متنها 600 مهاجر بالرسو في فرنسا فعهد ماكرون إلى التشديد على آرائه في خطابه في أيلول/سبتمبر أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة معلناً أن "فرنسا ستكون دائماً موجودة لتحرص على ألا ينسى العالم أن ضوواء القومية يؤدي دائماً إلى الهلاك". وبما أن سياسة فرنسا في ليبيا تُدار من قصر الإليزيه وأن سالفيني هو الشخصية الأقوى في الائتلاف الإيطالي فمن المؤكد أن تستمر هذه الخصومة - على حساب الليبيين.

كيفية إنجاز مؤتمر باليرمو

يُتيح مؤتمر باليرمو الدولي الذي سيبدأ في 12 و13 تشرين الثاني/نوفمبر فرصةً لإيطاليا للإسهام في عملية السلام في ليبيا ولكن فقط إذا عمل كل من كونتي وسالفيني على الإرتقاء بدور الأمم المتحدة وقلّصا منافستهما مع ماكرون وبيبي الذي تتبعه الأمم المتحدة أفضل فرصة لتحقيق الاستقرار في ليبيا بالرغم من شوائبه وقد سبق للمبعوث سلامة أن سدّ بعض الثغرات المهمة بين الحكومات المتنافسة في ليبيا وحدّد العثرات المتبقية ومن المؤكد تقريباً أن يؤدي البدء من نقطة الصفر بعملية جديدة (وبمبعوث جديد) إلى تجدد العنف في غياب المفاوضات من هنا يتعين على إيطاليا أن تدرك أن تعزيز الدور القيادي لسلامة سيشكل الوسيلة الوحيدة لتعزيز مصالح روما الرئيسية في مجال الهجرة والطاقة

وهناك بعض المجالات المحددة التي يمكن لمؤتمر باليرمو أن يساهم من خلالها في إحلال السلام فبعد سنوات تم فيها إلى حد كبير تجاهل ميليشيات البلاد لصالح الفصائل السياسية قامت "بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا" خلال أيلول/سبتمبر بالتفاوض على وقف إطلاق النار بين ميليشيات طرابلس ويتعين على إيطاليا أن تساعد المجتمع الدولي في البناء على وقف إطلاق النار والدفن بخطط شاملة لنزع سلاح تلك التنظيمات المسلحة وتسريح عناصرها وإعادة دمجهم ويمكن الاستعانة بالمؤتمر لوضع آلية لإقامة حوار على نطاق أوسع بين الجماعات الموجودة في طرابلس وخارجها وتعزيز الدعم الدولي لهذه الجهود

ومن جانبها يجب على إدارة ترامب أن تدعم الاستقرار السياسي في ليبيا دون تفضيل أي طرف سواء كان ذلك فرنسا أم إيطاليا أم غيرها من الأطراف الخارجية مثل مصر أو الإمارات العربية المتحدة ولا داعي لأن تتصرف الولايات المتحدة وكأنها مسؤولة عن الأزمة الليبية إنما يجدر بها الاضطلاع بدور ما في حلّها ففي تموز/يوليو على سبيل المثال عندما استولت قوات حفتر على بعض من احتياطي النفط في ليبيا وهددت ببيع النفط دون المرور بـ "المؤسسة الوطنية للنفط" الموالية لـ "حكومة الوفاق الوطني" أعلنت الولايات المتحدة أن مثل تلك المبيعات تشكل انتهاكاً لقرار الأمم المتحدة وتعزّض المشتري لعقوبات الولايات المتحدة والأمم المتحدة وقد عزز ذلك شرعية العملية التي تمارسها الأمم المتحدة وأرغم حفتر على التراجع ولم يكن بوسع روما أو باريس تحقيق مثل هذه النتيجة دون تحذير دبلوماسي واقتصادي من الولايات المتحدة يجب على واشنطن أن تكون مستعدةً بالمثل لمساعدة الأمم المتحدة في الحفاظ على دورها المحوري في تحقيق الاستقرار في ليبيا بدلاً من السماح لفرنسا أو إيطاليا بالاستحواذ على دفعة القيادة في هذه العملية وفي هذه الحالة يتفادى ترامب التورط بشكل أكبر في السياسة الليبية المختلة بينما يكون قد قدّم مساهمةً إيجابيةً أيضاً

❖ بين فيشمان هو زميل مشارك في معهد واشنطن وشغل سابقاً منصب مدير لشؤون الأردن في "مجلس الأمن القومي" الأمريكي

"فورين أفيرز"



عرض / طباعة ملف "بي دي إف"

شارك على مواقع التواصل الاجتماعي



تنبيهات البريد الإلكتروني



خبراء في [القضية / المنطقة]



TO TOP



تحليل موجز

القراءة من خلال مطالب إيران النووية

نوفمبر

عومير كرمي



BRIEF ANALYSIS

Delta Crescent Energy: Refining U.S. Stabilization Strategies in Northeast Syria

Calvin Wilder ,
Kenneth R. Rosen



تحليل موجز

تهديدات بحجب موقع "إنستغرام" في إيران: تحليل مشهد الإنترنت في إيران

نوفمبر

ليلى الهاشمي

TOPICS

الديمقراطية والإصلاح

المناطق والبلدان

شمال أفريقيا

ابق على اطلاع

سجل لتلقي الاشعارات بالبريد
الالكتروني



THE
WASHINGTON INSTITUTE
for Near East Policy

19th Street NW – Suite 500 1111
Washington D.C. 20036
Tel: 202-452-0650
Fax: 202-223-5364

[الاتصال بالمعهد](#)
[غرفة الصحافة](#)
[Subscribe](#)

معهد واشنطن يسعى إلى تعزيز فهم متوازن وواقعي للمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط والنهوض بالسياسات التي تؤمنها

المعهد هو منظمة (c)3)501 جميع التبرعات معفاة من الضرائب

[إدعم المعهد](#) / [حول معهد واشنطن](#)



© 2021 جميع الحقوق محفوظة

[توظيف](#) / [نهج الخصوصية](#) / [الحقوق والأذونات](#)